«المركزي» يرفع سقف السحوبات اليومي حتى 5 ملايين ليرة و١٠ ملايين لحسابات البيوع العقارية

فضلية لـ«الوطن»: غير كاف لحساب العقارات وإيجابي للحسابات الشخصية

«غسل الأموال»: التدقيق بوثائق بناءً على معلومات.. ويوسف: ليس لدينا غسل أموال

| عبد الهادي شباط

أصدر مصرف سورية المركزي تعميماً إلى كل المؤسسات المالية المصرفية العاملة في الجمهورية العربية السورية، حدد فيه سقف السحب النقدي اليومي من الحسابات المفتوحة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بمبلغ ٥ ملايين ليرة.

كما حدد التعميم الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه سقف السحب النقدي اليومي في الحالات الخاصة بعمليات البيوع العقارية وفق أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (٥/م.و) تاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠ وتعديلاته بالقرار رقم (٧م. و) تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٣ بمبلغ ١٠ ملايين ليرة.

وأبقى تعميم المركزي الموافقات الممنوحة سابقاً من مصرف سورية المركزي معمولاً بها وفق مضمونها، على أن يستمر العمل بالآلية الحالية في تقديم طلبات رفع سقف السحب النقدي عن طريق المصارف العاملة.

وبيّن المركزي أن التعميم يأتي في إطار سياسة مصرف سورية المركزي بتقييد السحوبات النقدية بهدف إدارة سعر الصرف واستخدام الأدوات الرقابية التي تهدف إلى الحد من المضاربة على الليرة السورية ومتابعة وجهة استخدام الأموال المسحوبة من حسابات المتعاملين وبهدف إعطاء مرونة أكبر للمتعاملين في استخدام حساباتهم المصرفية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، عقب الباحث الاقتصادي عابد فضلية أن فتح سقوف السحوبات بالنسبة للحسابات المفتوحة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حتى ٥ ملايين ليرة هو خطوة إيجابية وضرورية. واعتبر أن سقوف السحوبات الخاص بحسابات البيوع العقارية غير كاف ولابد من السماح لأصحاب هذه الحسابات بالسحب حتى كامل المبلغ في حال رغب بذلك وأنه في الأصل إلزام إيداع ١٥ بالمئة من قيمة المبيع للعقارات في المصارف يمثل حجزاً غير قانوني لأموال الناس، أن إلزام أصحاب البيوع العقارية والمركبات بإيداع ٥٠٠ ألف ليرة لمدة ثلاثة أشهر هو إجراء مخالف وغير قانوني وليس دستورياً وأنه لا يجوز أن تلزم الناس بإيداع أموال من دون فائدة أو قيمة مهما كانت المدة حتى لو كان لـ٣ أيام.

واعتبر أن تحديد إلزام أصحاب مبيع العقارات بنسبة ١٥ بالمئة بخلاف ما كان نافذاً ٥ ملايين ليرة عقد الأمر أكثر وبات يحتاج إلى لجان لتقدير القيم الرائجة الفعلية لقيم العقارات وسيكون هناك الكثير من الاعتراضات على هذه القيم والحاجة لمراجعة ولجان للتدقيق وهو ما يخلق حالة إرباك وأنه لو ترك الأمر بمبلغ محدد كما كان ٥ ملايين ليرة لكان الأمر أكثر سهولة.

وبيّن أنه رغم الإجراءات النقدية الحالية بهدف الحفاظ على سعر الصرف وعدم السماح بالمضاربات والتلاعب بسعر الصرف لكن لابد أن تكون القرارات أكثر ديناميكية في ظل العقوبات وحالة الحصار المطبقة على البلد ويحتاج الأمر إلى حكمة تسمح بالتخفيف من أثر هذه العقوبات والحصار على الاقتصاد وحياة المواطنين. ورأى فضلية أن الكثير من القرارات السابقة لم تعد صالحة ولا بد من مراجعتها واستبدالها.

في سياق آخر نشر المصرف عبر قناته الخاصة على «تليغرام» توضيحاً حول الأخبار المتداولة عن إجراءات هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على بعض المواقع الإلكترونية المغرضة، وعن بعض الأنباء التي تناولت عمل هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي أشارت إلى وجود إجراءات تعسفية اتخذتها الهيئة بحق بعض رجال الأعمال.

وبيّن التوضيح أن الهيئة تعمل وفق الأطر التشريعية والقانونية التي أحدثت بموجبها على حماية الاقتصاد الوطني والمؤسسات المالية من الأموال غير المشروعة، وتسعى دائماً إلى تعزيز الشفافية والوضوح في التعاملات المالية، مما يحد من المخاطر التي قد تحيط بتلك التعاملات.

وقامت الهيئة مؤخراً، بناء على المعلومات الواردة إليها من العديد من الجهات ذات الصلة، بالتدقيق في بعض الوثائق المتعلقة بعمليات تمويل المستوردات، حيث تم عقد عدد من الاجتماعات مع العديد من أصحاب الفعاليات التجارية للتدقيق في الوثائق المتعلقة بعمليات تمويل المستوردات.

وفي هذا السياق، أكدت الهيئة أن كوادرها تقوم بالمهام الموكلة إليها بموضوعية وشفافية، وفي حال وجود أي شكوى أو إساءة يمكن التواصل مع وحدة التدقيق والمتابعة لدى الهيئة أو التقدم بشكوى أصولية لرئيس الهيئة حاكم مصرف سورية المركزي عن طريق ديوان المصرف أصولاً.

وفي اتصال هاتفي اعتبر الدكتور عمار يوسف أنه عملياً لا يوجد غسل أموال في سورية وإن وجد فهو في حدود ضيقة والدليل على ذلك شبه غياب القضايا المنظورة أمام القضاء بهذا الخصوص وأنه من الناحية الموضوعية لا حاجة لغسل الأموال لدينا لأن معظم الأموال هي خارج القنوات المصرفية ومتوفرة وقيد التداول بين الناس والتعاملات بـ«الكاش» هي الأساس.

وأضاف: كما أن الرقابة على الأموال ومصادرها تكون عند توطين النقود لدى المصارف وإن إحداث هيئة غسل الأموال والقانون الذي ينظم عملها جاء تماشياً مع الأنظمة النقدية العالمية لكن تفعيل عمل هذا القانون سيكون واضحاً مع زيادة توطين الأموال في القطاع المصرفي.

يوسف معظم آرائه التي أدلى بها للإعلام خلال الفترة الماضية كانت ناقدة للقرار الحكومي الذي ألزم أصحاب المبيع في العقارات بإيداع ١٥ بالمئة من قيمة هذا المبيع لدى المصرف لكنه أوضح أن الإجراءات التي يعمل عليها المصرف المركزي صحيحة لو كانت دون تقييد السحوبات من المصارف وأن ما يتم العمل عليه من تجفيف السيولة وسحبها من التداول ساهم بشكل فاعل بتراجع القوة الشرائية لليرة السورية، والدليل على ذلك أنه رغم النجاح النسبي في ضبط سعر الصرف إلا أن التضخم لم يتوقف والأسعار في حالة ارتفاع دائم وهو ما تسبب في تآكل دخول شريحة واسعة من المواطنين، ومثال على ذلك كان مبيع صحن البيض بحدود ٥ آلاف ليرة عندما وصل سعر الدولار لقرابة ٥ آلاف ليرة أي إن مبيع صحن البيض كان يعادل دولاراً لكن اليوم مبيع صحن البيض يعادل نحو ٣ دولارات وهو مؤشر واضح على تراجع القوة الشرائية لليرة السورية رغم ضبط سعر الصرف.

ويرى أنه لابد من مراجعة الإجراءات النقدية النافذة حالياً لمصلحة إنعاش الاقتصاد.

الكميات كافية لموسم ٢٠٢٢

مدير الحبوب لـ«الوطن»: الحكومة تستورد أفضل أنواع القمح

| هناء غانم

أكد المدير العام للمؤسسة السورية للحبوب عبد اللطيف الأمين أنه لا توجد أي مشكلة في تأمين مادة الدقيق والطحين، مشيراً إلى أن الحكومة حريصة على إعادة تأهيل المطاحن والصوامع وتأمين الكميات الكافية من الدقيق والطحين حرصاً منها على تأمين رغيف الخبز بشكل يومي.

وبيّن الأمين في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة وضعت خطة متكاملة لإعادة تأهيل جميع المطاحن المتضررة، موضحاً أنه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لتطوير عملها ورفع طاقتها الإنتاجية لوضعها بالخدمة وفق برنامج زمني محدد على أن تكون الأولوية حسب التوجهات الحكومية لتأهيل مطحنة تل بلاط في حلب التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى ٦٠٠ طن يومياً.

مدير عام المؤسسة أكد أن السورية للحبوب قامت بإعداد الدراسات اللازمة ودفاتر الشروط تمهيداً للإعلان عن أجل التعاقد لإعادة تأهيل وإعمار هذه المنشآت حسب الأولويات، وهي صومعة تل بلاط وخان طومان والحرية في حلب، مبيناً أن الكلف مختلفة حسب العروض المقدمة وأقل منشأة تحتاج من ٢ إلى ١٦ مليار ليرة سورية تقريباً حسب نسب الأضرار.

وأشار الأمين إلى أنه يتم تأهيل مطحنة الوليد في محافظة حمص، منوهاً باقتراب نهاية تأهيل المبنى، موضحاً أنه سوف يتم البدء بوضع التجهيزات الفنية للمطحنة، إضافة إلى استكمال مطحنتين يجري إنشاؤهما في منطقة تلكلخ بمحافظة حمص، تصل طاقتهما الإنتاجية إلى ٦٠٠ طن يومياً، وصلت نسبة التنفيذ فيهما إلى ٩٠ بالمئة، بحيث تغطيان حاجة المنطقة الوسطى والساحلية، مبيناً إعداد دفاتر الشروط من أجل الإعلان للتعاقد وإعادة العمل لهذه المنشآت، في وقت يتم العمل بالمطحنة الثانية في منطقة سلحب بريف حماة الغربي، بطاقة ٣٠٠ طن يومياً، مؤكداً أن المطحنتين سوف تدخلان في الخدمة هذا العام.

وبخصوص محافظة درعا بين أنه تم وضع دفاتر الشروط لتحديث المطحنة وترميم الأجزاء المتضررة في المبنى بكلفة تجاوزت ٢ مليار ليرة سورية.

وأشار الأمين إلى أنه لدى المؤسسة مخزون كاف من الطحين والدقيق يكفي حتى موسم ٢٠٢٢ أي بداية الشهر السادس. والأهم أنه لا يوجد مخبز في سورية إلا ولديه كميات كافية من الدقيق والطحين وضمن المواصفات القياسية السورية، منوهاً بأن التوزيع يتم بشكل يومي على المخابز، وموضحاً أن كميات الطحين المستوردة تم توزيعها على المحافظات حسب نسب استهلاك كل محافظة والكمية الأكبر كانت لدمشق، مشيراً إلى أن الجهات الوصائية حريصة على أخذ تقرير كامل بالكميات الموجودة من الدقيق للتلافي أي نقص أسبوعياً.

وعن نوعية اختلاف الخبز بين مخبز وآخر قال: الحكومة تستورد أفضل أنواع القمح واختلاف الخبز مرتبط ما بين الطحين وصناعة وجودة الرغيف أي حلقة متكاملة، علماً أن الطحين ذاته لكن صناعة الخبز تختلف حسب تجهيزات المخبز وآلاته، لأن صناعة الخبز فن.

وذكر مدير عام المؤسسة أن هناك عقود استيراد جديدة من الدقيق تتم دراستها لتغطية كامل الاستهلاك خلال الفترة القادمة.

وعن الخطة الإنتاجية بين الأمين أنها مرتبطة بكميات الإنتاج حسب المواسم، لافتاً إلى أن الخطة تؤخذ من وزارة الزراعة على ضوء المساحات المزروعة وكميات الأمطار، موضحاً أن إنتاجنا من القمح أرقامه متواضعة بسبب خروج بعض الأراضي الخصبة عن الخدمة في المنطقة الشرقية التي تعتبر سلة الغذاء وضرب البنية التحتية للزراعة من آبار ووسائل الري وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تراجع الزراعة، مضيفاً: العام الماضي كانت الكمية لا تتجاوز ٣٧٠ ألف طن وهي بالتأكيد لا تكفي، علماً أنها بالمواسم قبل الحرب وصلت إلى ٥ ملايين طن.

نقف على مسافة واحدة بين المستوردين وجهات الدولة

رئيس مجلس الدولة لـ«الوطن»: نعفي المستورد من غرامات التأخير إذا كان السبب العقوبات الاقتصادية

| محمد منار حميجو

كشف رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي أن مجلس الدولة بتّ بين ٦٥ إلى ٧٠ بالمئة من الدعاوى المتعلقة بعقود التوريد التي تكون الدولة طرفاً فيها، موضحاً أن الدعاوى التي ينظر فيها المجلس تشمل كل عقود التوريد سواء كانت خاصة باستيراد القمح أو المشتقات النفطية وغيرها من العقود.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الضللي أن مجلس الدولة ينظر في عقود التوريد عندما ينشأ الخلاف بين الطرفين نتيجة وجود إشكاليات في العقد كأن يكون هناك تأخير من المستورد والجهة العامة فرضت عليه غرامات تأخير.

وأشار إلى أنه في حال كان سبب التأخير العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية فإنه يتم إعفاء المستورد من غرامات التأخير بعدما يتم إثبات أن التأخير كان سببه العقوبات الاقتصادية.

الضللي لفت إلى أن من الإشكاليات التي من الممكن أن تحدث في عقود التوريد موضوع فروق الأسعار وذلك بأن المستورد يرفع دعوى أمام مجلس الدولة للمطالبة بأسعار جديدة.

وأشار إلى أن مجلس الدولة كجهة قضائية ينظر في الدعوى لبيان الظروف.

وأضاف: كما أنه من الإشكاليات التي تحدث أن المستورد من الممكن أن ينكل بالتزامه باستيراد المادة المطلوبة من دون أي أسباب، وبالتالي فإن الجهة المسافة واحدة بين جميع الأطراف حتى لو كانت الدولة طرفاً في الدعوى، وبالتالي فإن الذي يقدم أدلة تثبت أحقيته في الدعوى فإن الحكم يكون لمصلحته، مبيناً أن هناك ثلاث محاكم مختصة بالنظر في الدعاوى المتعلقة بعقود التوريد التي تكون الدولة طرفاً فيها.

التي نكل بها الموردون في استيراد المادة المنصوص عليها في العقود وتمت مصادرة التأمينات.

ولفت إلى أن مجلس الدولة هو قضاء مستقل يقف على مسافة واحدة بين جميع الأطراف حتى لو كانت الدولة طرفاً في الدعوى، وبالتالي فإن الذي يقدم أدلة تثبت أحقيته في الدعوى فإن الحكم يكون لمصلحته، مبيناً أن هناك ثلاث محاكم مختصة بالنظر في الدعاوى المتعلقة بعقود التوريد التي تكون الدولة طرفاً فيها.

وفيما يتعلق بعدد الدعاوى بشكل عام التي ينظر فيها المجلس كشف الضللي أن هناك أكثر ٦ آلاف دعوى في المحاكم العليا وهي تشمل كل الدعاوى التي تعد من اختصاص مجلس الدولة بما فيها دعاوى عقود التوريد والأشغال وغيرها من الدعاوى الأخرى التي ينظر فيها المجلس، لافتاً إلى أن عدد الدعاوى في المحاكم الدنيا تكون أقل من ذلك.

وفيما يتعلق بعدد القضاة في مجلس الدولة أكد الضللي أنه تم الانتهاء من الدورة الحالية وحالياً يتم العمل على فرزهم، مشيراً إلى أنه خلال الأشهر القليلة القادمة سيتم الإعلان عن دورة جديدة .

وبيّن الضللي أن هناك ضغطاً على قضاة مجلس الدولة في العمل حتى إن هناك قضاة يفصلون الدعاوى في ثلاث محاكم، وبالتالي فإن المجلس بحاجة إلى قضاة جدد وخصوصاً في بعض المحافظات لسد النقص الحاصل من القضاة.

> بعض المستوردين نكلوا بالتزاماتهم ويتم الحكم بمصادرة التأمينات أو التعويض

الإسكان تخمن سعر متر السكن بأكثر من ٥٨٣ ألف ليرة

اللحام لـ«الوطن»: إلغاء تخصيص المتأخرين عن تسديد الأقساط الشهرية دون الحاجة لإنذارهم أو حتى إخطارهم!!

| طلال ماضي

بينت المؤسسة العامة للإسكان أنه سيتم إلغاء اكتتاب وتخصيص المتأخرين عن تسديد الأقساط الشهرية للمساكن المكتتب عليها من دون الحاجة لإنذارهم أو إخطارهم.

وبين مدير عام المؤسسة مازن لحام لـ«الوطن» أن نظام عمليات المؤسسة نص في حال تأخير المكتتب أو المخصص على الوحدة العقارية الاجتماعية عن تسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليه لمدة تزيد على ٢٤٠ يوماً متصلة أو منفصلة بعد اكتتابه أو تخصصه ملغى حكماً، وكل ما يترتب عليه من إجراءات وتعاد إليه مدفوعاته بعد حسم نفقات إدارية منها بمقدار ١٠ بالمئة.

وأشار لحام إلى أن التخصيص يتم على أساس الرقم التسلسلي والأفضلية لمن التزم بتسديد أقساطه الشهرية المتوجبة خلال المدة المحددة، ويتم التخصيص من لجنة مشكلة لهذه الغاية، تقوم بتقديم كامل المعلومات والتفاصيل الخاصة بالموقع والمساكن من حيث الموقع والإطلالة والاتجاه، وأي معلومات أخرى، ويتم الإعلان عن التخصيص في وسائل الإعلام قبل شهر على الأقل، ويتم خلال هذه المدة تنظيم جولات ميدانية للمواطنين على المساكن المطروحة للتخصيص قبل فترة ثانية من موعد جلسة التخصيص لإعطائهم الفرصة لتحديد اختياراتهم.

وحول آلية التخصيص بين لحام أن تخصيص المكتتبين يتم حسب تسلسل الأسماء وأرقام الأفضلية، بحيث يختار كل مكتتب المسكن الذي يريده من المساكن الواردة في الجداول المتضمنة أرقام العمارات وأرقام المساكن فيها وقيمها التخمينية، والتي لم يختارها أحد ممن سبقه في الاختيار من الفئة المكتتب عليها نفسها.

وأكد لحام أنه على المكتتب أن يحضر شخصيا في الموعد المحدد أمام لجنة التخصيص أو وكيله القانوني، وفي حال عدم حضوره يتم إدراج اسمه في قوائم التخصيص في التوزيع اللاحق بحسب تسلسل أفضلية، وفي حال لا يوجد توزيع لاحق تقوم اللجنة بتخصيصه حسب تسلسل أفضلية باختيار مسكن من المساكن المتاحة التي لم يختارها أحد.

وأشار لحام إلى أن خطة التخصيص لعام ٢٠٢١ كانت بحدود ٦٠٠٠ مسكن منها ٢٠٨٠ في ريف دمشق بمنطقة الديماس الجديدة، و١١٣٣ مسكناً في محافظة حلب، و٥٩٣ ومسكناً في محافظة حماة، و١٦٠ مسكناً في حمص، و٥٥٢ مسكن في درعا، و٤٤٠ مسكناً في القنيطرة، و١٠٣ مساكن في السويداء، و٤٨ مسكناً في دير الزور.

وحددت مؤسسة الإسكان القيمة الوسطية للمتر المربع الطابقي للمساكن الشبابية والادخار ٥٩٦,٣٨٥ ليرة سورية بعد تحميل جزء من تكاليف الموقع العام على المساحات التجارية، وتطبيق مركز الكلف على جميع المساكن بالمناطق المختلفة كمشروع واحد.

وفي عملية حسابية تكون كلفة الشقة ٦٠ متراً بإكساء ٧٠ بالمئة ٣٥,٧٨٣ مليون ليرة والشقة ٩٠ متراً ٥٣,٦٨٤ مليون ليرة.

وأعلنت المؤسسة عن تخصيص ١٤٦٢ مسكناً جديداً للمكتتبين في مشاريع السكن الشبابي والادخار السكني والبرنامج الحكومي للإسكان في ٤ محافظات وحددت جلسات التوزيع اعتباراً من الأحد الموافق ٦ من آذار للعام الحالي.